



مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية  
التقييم الدولي الموحد (ISSN) : 2661-7641  
التقييم الإلكتروني الدولي الموحد (E-ISSN) : 2716-8107  
مجلة (3)، عدد خاص أبريل 2020 / ص: 1-18



## أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي- حالة الدول العربية- The Importance of Enhancing Financial Inclusion as a Means to Increase the Depth of the Banking Sector- Case of Arab Countries-

وفاء حمدوش<sup>1\*</sup>

جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، hamdouche\_wafa@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/04/30

تاريخ القبول: 2020/04/25

ملخص:

تحتل قضايا الشمول المالي باهتمام واسع في السنوات الأخيرة على مستوى صانعي السياسات المالية في مختلف دول العالم وتحديدًا الدول العربية نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث يساهم الشمول المالي من توسيع نطاق أنشطة النظام المصرفي المنظم ليشمل كافة فئات المجتمع، من خلال تعميم الخدمات المالية والمصرفية. وعليه تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي في الدول العربية. حيث اعتمدت الدراسة على تحليل مؤشرات الشمول المالي، وجهود البنوك المركزية في تعزيزه. وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول العربية لا تزال متأخرة كمجموعة في تحسين كفاءة وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى مختلف فئات المجتمع، وهو ما يستدعي على البنوك المركزية العربية الاهتمام بتعزيز الشمول المالي في إطار سياساتها، للرفع من عمق قطاعها المصرفية.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، حرمان مالي، قطاع مصرفي، خدمات مالية ومصرفية، بنوك مركزية.

تصنيف (JEL): G2

### Abstract

Financial inclusion issues have received wide attention in recent years at the level of financial policy makers in various countries of the world, especially the Arab countries due to the repercussions of the global financial crisis. Financial inclusion contributes to the expansion of the activities of the organized banking system to cover all segments of society through the dissemination of financial and banking services. This study aims at highlighting the importance of enhancing financial inclusion as a means to increase the depth of the banking sector in the Arab countries, The study relied on analyzing the indicators of financial inclusion, the efforts of central banks in strengthening it. The study found that Arab countries are still lagging behind as a group in improving the efficiency of financial and banking services access to various segments of society, which requires the Arab central banks to pay attention to strengthening financial inclusion within the framework of their policies, to raise the depth of their banking sectors

\* البريد المرسل: hamdouche\_wafa@yahoo.fr

**Keywords:** Financial inclusion, Financial deprivation, Banking sector, financial and banking services, central banks.

**JEL classification:** G2.

## مقدمة

تحظى قضايا الشمول المالي باهتمام واسع في السنوات الأخيرة على مستوى صانعي السياسات المالية في مختلف دول العالم وتحديدًا الدول العربية نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث تبنت مجموعة العشرين G20 الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما تبنت العديد من الدول إستراتيجيات واتخذت خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية لكل قطاعات السكان، خاصة قطاعات المجتمعات الفقيرة وغير القادرة على الوصول والإندراج في الخدمات المصرفية الأساسية.

يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية والمصرفية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، وقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأخير التمويلي، والرهن العقاري والتأمين والرواتب، والمدفوعات و التحويلات المالية المحلية والدولية وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك ماليًا، مما يوسع من دائرة النشاط المصرفي من خلال تنوع الأصول الإئتمانية وجذب عملاء جدد وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة، إلى جانب توفير قاعدة بيانات ضخمة للبنوك بشكل يفيد في التحليل والبحث فيما عن إمكانية طرح منتجات جديدة تشبع إحتياجات مختلف شرائح المجتمع، وبناء نماذج التقييم الإئتماني لتيسير حصول الأفراد والمؤسسات على التمويل، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

وباستعراض واقع الشمول المالي على المستوى العالمي، فقد أظهرت الإحصاءات الدولية لعام 2014 في تقرير البنك الدولي (FINDEX) أن بعض الدول العربية قد سجلت توسعًا في الشمول المالي، مع ذلك لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى المستويات في العالم، حيث أن هناك 184 مليون مواطن عربي وحوالي 17 مليون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لا يتوافر لديهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية، ولهذا أصبح من الضروري إهتمام هذه الدول بقضايا تضمن الفئات المستبعدة أو غير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية في منظومة النظام المالي الرسمي، مما يساهم في تطور عمق وكفاءة القطاع المالي والمصرفي.

من هنا تتلخص الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة فيما يلي:

ما هي السبل الكفيلة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية كوسيلة لزيادة عمق قطاعها المصرفية؟

لمعالجة هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين رئيسيين على النحو التالي:

المحور الأول: تقييم الشمول المالي في الدول العربية: واقع ومبادرات

المحور الثاني: التحديات والمتطلبات الرئيسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

1. تقييم الشمول المالي في الدول العربية: واقع ومبادرات

1.1. ماهية الشمول المالي

1.1.1. مفهوم الشمول المالي:

تعددت مفاهيم الشمول المالي لتصب جميعها في سياق مترابط، ففي حين تعرفه بعض الأدبيات بقدرة الأفراد على الوصول للخدمات المالية، تعرفه دراسات أخرى بتوفير الخدمات المالية الرشيدة والمستدامة للأفراد، أو توفير الخدمات بنوعية جيدة مع الأخذ بعين الاعتبار حماية مستخدمي هذه الخدمات (اتحاد المصارف العربية، 2016، ص8).

كما يعرف الشمول المالي على أنه تقديم الخدمات المالية و المصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، ولذلك، فإن توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستسهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الإستقلال المالي للأفراد، وتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة والاستخدام الأمثل للموارد (معهد الدراسات المصرفية، 2016، ص1).

ويعرف البنك الدولي في تقريره الصادر لعام 2014 حول مؤشرات الشمول المالي على أن الشمول المالي هو "نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان" (بنك الكويت الدولي، 2015، ص8).

كما يعرف الشمول المالي أنه "إتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك كافة المعاملات البنكية بأسعار مقبولة وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية" (محمد، 2013، ص7).

يهدف مفهوم الشمول المالي أو التمويل الشامل إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية خاصة لشرائح الدخل المنخفض في المجتمع على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح، ويتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية وإستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة، حيث لا يتحقق الشمول المالي من دون

## أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي- حالة الدول العربية-

التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعيا لحقوقه وواجباته.

### 2.1.1. مفهوم الحرمان المالي والحرمان المصرفي:

يستخدم مصطلحا الإدراج أو الشمول المالي و الحرمان المالي بالتبادل لتعريف مدى قدرة السكان على الوصول والتمتع بالخدمات المالية. يشير الحرمان المالي إلى العملية التي بموجبها يواجه أفراد المجتمع المصاعب والعوائق فيما يتعلق بالوصول على مصادر منتجات الخدمات المالية الأساسية، والتمكن من استخدامها بصورة تلاءم احتياجاتهم والتمكن - في ذات الوقت- من ممارسة حياة (اقتصادية واجتماعية) طبيعية في المجتمع الذي يعيشون فيه.

أما الحرمان المصرفي فيمثل شكلا من أشكال الحرمان المالي، ويقصد به عدم التمكن من الوصول إلى الخدمات المصرفية والاستفادة منها (استخدامها)، وتتجلى أهم مظاهره في الحصول على حساب إيداع مصرفي، وبالنظر للحرمان المصرفي من حيث العمق، نلاحظ أنه مستوياته تتفاوت ما بين أفراد المجتمع من شخص إلى آخر، وذلك على النحو التالي:

- غير المغطيين بالخدمة المصرفية: وهم الأفراد المحرومين تماما من أي نوع من أنواع الخدمات المصرفية.

- المغطيين جزئيا بالخدمة المصرفية: وهم الأفراد الذين يستفيدون من بعض الخدمات المصرفية.

- المغطيين كليا بالخدمة المصرفية: وهم الأفراد الذين يتمتعون باستخدام كافة المنتجات والخدمات المصرفية(مجدي الأمين، 2015، ص5).

### 3.1.1. أهمية الشمول المالي:

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية ستنعكس إيجابيا على درجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة، وعلى النمو الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة أخرى، ولهذه الأسباب تلقي قضايا تضمين الفئات المستبعدة أو غير المستفيدة من الخدمات المالية و المصرفية في منظومة النظام المالي الرسمي اهتماما ملحوظا من قبل المؤسسات المالية و المصرفية في معظم الدول، كما أن المؤسسات المالية و المصرفية نفسها، أصبحت اليوم أكثر اهتماما في السعي لتحسين انتشارها و الوصول إلى عدد أكبر من شرائح المجتمع، وتطوير إبتكارات وخدمات جديدة تناسب مختلف هذه الفئات. ويمكن تلخيص أثار زيادة مستويات الشمول المالي في النقاط التالية(بنك الكويت الدولي، 2015، ص4):

- تعزيز جهود التنمية الإقتصادية.

- تعزيز إستقرار النظام المالي والمصرفي.

- تعزيز قدرة الأفراد على الإندماج و المساهمة في بناء مجتمعاتهم.

- أتمتة النظام المالي والمصرفي.

#### 4. 1.1. الخيارات المتاحة لتحسين فرص الحصول على الخدمات المالية والمصرفية:

يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية والمصرفية، حيث تحسن مستوى تقديم هذه الخدمات تحسنا تدريجيا في الماضي بفضل استخدام التكنولوجيا، من خلال بطاقات الدفع الإلكتروني وأجهزة الصراف الآلي، كما ساهم التطور الهائل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظهور العديد من الخدمات المالية والنماذج المبتكرة وتحسين فرص وصولها للأفراد وتحسين الشمول المالي، وبفضل الخدمات المبتكرة مثل سداد الفواتير وإجراء المعاملات المالية والمصرفية من خلال الهاتف المحمول تقلصت العديد من القيود التي تعوق إمكانية الحصول على الخدمات المالية، وخاصة بالنسبة للأفراد الذين يعيشون في المناطق النائية و الريفية، حيث ينطوي إجراء العمليات المصرفية عن طريق الهاتف المحمول على مزايا هامة فيما يتعلق بتحقيق الشمول المالي، من جهة، ومن جهة أخرى، تعتبر تكلفة البنية الأساسية اللازمة لإنجاز معاملة من المعاملات بإستخدام الهاتف المحمول أقل مقارنة بإستخدام جميع الطرق الأخرى (الفروع المصرفية، أجهزة الصراف الآلي، نقاط البيع) (مجلس التجارة والتنمية، 2014، ص12).

#### 2.1. واقع مستويات الشمول المالي بين الدول العربية:

سنتطرق في هذا العنصر إلى واقع مستويات الشمول المالي بين الدول العربية، وذلك بالتركيز على أهم مؤشرات الشمول المالي المعتمدة من طرف البنك الدولي، لإبراز مدى إهتمام هذه الدول بتطوير درجة عمق قطاعها المصرفية، من خلال بتوسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية على كامل فئات المجتمع.

## أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي- حالة الدول العربية-

### 1.2.1. ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية:

تشير ملكية الحسابات في المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية، إلى مدى قدرة هذه الأخيرة على تشجيع الأفراد على الإدخار. يبين الجدول الموالي نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة و25 سنة في الدول العربية، وذلك بمقارنة سنة 2014 بسنة 2017.

الجدول 1. ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية كنسبة من البالغين فوق سن 15 و 25 سنة في الدول العربية.

الدول	نسبة تغطية ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية					
	الذكور		الإناث		مجموع سن	
	2017	2014	2017	2014	2017	2014
الجزائر	56	60.1	29	40.1	49	57.5
البحرين	86	79.0	75	66.7	85	85.8
الأردن	56	33.3	27	15.5	51	31.8
الكويت	83	97.3	73	64.0	81	75.3
مصر	39	18	27	9.2	40	17.3
العراق	26	14.6	20	7.4	26	12
عمان	57	62.4	33	32.9	50	52.2
موريتانيا	26	22.2	15	18.8	25	24.8
تونس	46	34.1	28	20.5	40	30.3
الإمارات	93	89.8	76	66.3	91	88.2
السعودية	72	99.2	58	98.7	76	100

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على قاعدة البيانات للبنك الدولي Findex.

ويتضح من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة ملكية الحسابات المصرفية شهدت تحسنا ملحوظا بالنسبة للذكور والإناث البالغين وكبار السن ( أعمارهم فوق 25 سنة) ماعدا الجزائر والسعودية، وقد سجلت كل من الإمارات، والسعودية، ولبنان، والبحرين، والكويت نسب معتبرة في تطور ملكية الحسابات المصرفية، مما يعكس اهتمام هذه الدول بقضايا الشمول المالي، كما نلاحظ وجود فجوة في امتلاك الحسابات المصرفية بين الجنسين، حيث تمثل حسابات الذكور ضعف حسابات الإناث في مجمل الدول العربية، مما يدل على ضعف ملكية الحسابات للإناث مقارنة بالذكور.

## 2.2.1. الإقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية والعائلة والأصدقاء:

يعد الاقتراض مؤشرا هاما على مستوى الشمول المالي، ويعبر عن مدى إهتمام المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية بتوفير التمويل اللازم للمشاريع الإقتصادية التي تنعكس إيجابيا على تحقيق النمو الإقتصادي. وعن نسب الإقتراض المسجلة في الدول العربية، فهي موضحة في الجدول الموالي.

الجدول 2. نسبة البالغين المقترضين من المؤسسات المصرفية والعائلة والأصدقاء لتوسيع أعمالهم لسنة 2017

الدول	نسبة الإقتراض من مؤسسات مصرفية ومالية			
	ذكور	إناث	أقل 40%	أعلى 60%
الجزائر	4	2	2	4
بحرين	21	9	16	17
الأردن	19	14	16	17
الكويت	17	15	9	21
مصر	8	5	6	6
العراق	3	2	1	4
قطر	20	13	15	17
موريطانيا	9	6	5	9
لبنان	12	5	4	12
الإمارات	20	15	14	22
السعودية	15	5	11	12

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على قاعدة البيانات للبنك الدولي Findex.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية منخفضة في الدول العربية، إلى جانب ارتفاع نسبة اقتراض الذكور مقارنة بتلك الخاصة بالإناث في معظم الدول، وهو ما يزيد من حدة عدم المساواة بين الجنسين، كما نلاحظ أن نسبة اقتراض أعلى 60% من السكان هي أكبر من تلك الخاصة بأقل 40% من السكان، مما يشير إلى الصعوبات التي يواجهها الفقراء للحصول على الائتمان، وتعد نسب الاقتراض من الأصدقاء والعائلة مرتفعة في معظم الدول العربية، مما يدل على ضعف دور المؤسسات المالية والمصرفية في توفير التمويل للأفراد.

## أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي- حالة الدول العربية-

### 3.2.1. ملكية البطاقات المصرفية واستخدام الانترنت والهاتف المحمول:

تعكس درجة ملكية البطاقات المصرفية مدى اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية بتوفير وسائل الدفع الإلكترونية، كما يبين استخدام الهاتف المحمول في تسديد الفواتير درجة توفر أهم وسيلة للوصول للخدمات المالية والمصرفية، إلى جانب توفر خدمة الانترنت التي أصبحت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في المعاملات المالية والمصرفية الإلكترونية. الجدول الموالي يعكس درجة اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية للدول العربية بتوفير البطاقات المصرفية واستخدام الانترنت والهاتف المحمول في تسديد الفواتير.

### الجدول 3. نسب ملكية البطاقات المصرفية واستخدام الانترنت والهاتف المحمول في الدول

#### العربية لسنة 2017

الدول	نسبة ملكية لملكية بطاقات المصرفية	نسبة ملكية لملكية بطاقات المحمول في تسديد الفواتير	نسبة ملكية لملكية بطاقات الانترنت في تسديد الفواتير
الجزائر	20	0	6
البحرين	80	9	45
الأردن	31	0	7
الكويت	78	2	10
مصر	25	1	1
العراق	6	1	11
عمان	35	0	17
موريتانيا	10	1	3
تونس	23	0	2
الإمارات	83	17	43
السعودية	67	15	34

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على قاعدة البيانات للبنك الدولي Findex.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن درجة ملكية البطاقات المصرفية مرتفعة في كل من الإمارات والبحرين والسعودية والكويت، في حين عرفت الدول العربية الأخرى ضعفاً في استخدام الهاتف المحمول في تسديد الفواتير، مما يدل على الاعتماد على النقد في تسوية الالتزامات المالية، إلى جانب محدودية استخدام الانترنت في هذه الدول (باستثناء الإمارات والبحرين)، وهو ما يعني عدم الاهتمام بخلق منصات الكترونية تمكن شرائح كبيرة من المجتمع الوصول للخدمات المالية والمصرفية.



### 3.1. دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي: مستجدات ومبادرات

تلعب البنوك المركزية دورا مهما في تحديد الآليات والسياسات التي من شأنها أن تساعد على توسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية، وتمكين الفئات المستبعدة من الاستفادة من خدمة الادخار والاقتراض والتأمين وتحويل الأموال، ولهذا سنحاول دراسة دور البنوك المركزية العربية في تعزيز الشمول المالي بصفتها سلطة إشرافية ورقابية وكمنسق للسياسات القطاع المالي والمصرفي، إلى جانب استعراضهم المستجدات والمبادرات المبذولة في مجال توسيع نطاق الشمول المالي.

#### 1.3.1. دور البنوك المركزية كسلطات إشرافية ورقابية:

يمكن حصر أهم القضايا التي يتعين على البنوك المركزية العربية التعامل معها للمساهمة في تعزيز الشمول المالي، وذلك في إطار دورها كسلطات إشرافية ورقابية في خمسة جوانب تشمل ما يلي:

- مسائل إستخدام طرف ثالث للقيام بالمعاملات المالية والنقدية، بما في ذلك فتح الحسابات.
- قضايا التعامل مع متطلبات مكافحة غسيل الأموال، على صعيد تقديم هذه الخدمات عبر طرف ثالث، ولفئات محدودة الدخل.
- التعامل مع مقدمي خدمات الدفع ومصدري النقود الإلكترونية، من غير المؤسسات المصرفية.
- مسائل وتحديات توفير الحماية للعملاء، في ظل إستخدام أطراف ثالثة من جهة، وإستخدام التقنيات الحديثة من جهة أخرى(محمد يسر، 2012، ص53).
- \_ الاحتياجات القانونية لنظم الدفع والتسوية، في هذا الشأن.

#### 2.3.1. دور البنوك المركزية كمنسق لسياسات القطاع المالي:

تتمثل الجوانب الأساسية لدور البنوك المركزية العربية في تعزيز الشمول المالي كمنسق لسياسات القطاع المالي والمصرفي في ما يلي:

- رعاية وتوجيه إعداد إستراتيجية الشمول المالي، وتحديدًا من خلال جمع البيانات والتحليلات عن أوضاع الشمول المالي سواء البيانات حول جانب العرض (انتشار المؤسسات المالية وتوفر الخدمات) أو حول جانب الطلب (احتياجات ونوعية الخدمات المطلوبة من الأفراد والمؤسسات).
- التنسيق مع الهيئات أو الجهات الإشرافية التي تشرف على شركات الاتصالات وشبكات الهاتف المحمول، حيث باتت تمثل عنصرا حيويا في توسيع وانتشار الخدمات المالية والوصول إليها.

## أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي- حالة الدول العربية-

- التنسيق مع الأطر والمؤسسات الدولية المعنية بقضايا الشمول المالي، ويأتي ذلك بالنظر لكون أن أغلب الأطر والمؤسسات الدولية الفاعلة في هذه المسائل على إرتباط وثيق بالبنوك المركزية، حيث تضمنت التعديلات الأخيرة للجنة بازل، إرشادات للرقابة على المنتجات والابتكارات من الخدمات المالية والمصرفية، وقد عززت اللجنة الدولية لنظم الدفع و التسوية إهتماماتها بقضايا تطوير أنظمة المدفوعات الصغيرة، كما أصدرت المجموعة الدولية لمكافحة غسيل الأموال مبادئ جديدة تتعلق بقضايا التعامل مع مكافحة غسيل الأموال على صعيد الشمول المالي(محمد يسر، 2012، ص53).

### 3.3.1. المستجدات والمبادرات المتخذة في الدول العربية لتعزيز الشمول المالي:

#### . جهود دول الخليج:

تتميز الخدمات المالية والمصرفية في دول الخليج بانتشارها واستخدامها أحدث التقنيات لتقديم كافة الخدمات عبر الهاتف المحمول والانترنت.

حيث سعت دولة الإمارات لتحقيق مفهوم الشمول المالي من خلال نظام حماية الاجور الذي أقره البنك المركزي و السماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع البنوك، كما أن تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية يفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظرا لسهولة الدخول وقلّة التكاليف، كما أصدرت الإمارات بطاقات مسبقة الدفع للفئات غير المشمولة ماليا ضمن نظام حماية الأجور.

أما في دولة قطر، فقد تم تشكيل لجنة الإستراتيجية الوطنية للشمول والتثقيف المالي عام 2015، والتي وضعت خطة عمل وألية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية على عدة مراحل تتضمن إجراء دراسة للوضع الحالي، وتحديد الفجوات و الاحتياجات ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية، وتعمل اللجنة على تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على الادخار والاستثمار بطريقة سليمة.

وفي السعودية، تشمل إستراتيجية مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) أربعة محاور هي تطوير نظام الشبكة السعودية للمدفوعات وتقديم بطاقات مسبقة الدفع، ووضع خطة تطويرية لنظام السداد، وتطوير نظام التحويلات المالية للمدفوعات منخفضة القيمة لجذب وإدخال شريحة من المجتمع في القطاع المصرفي واستفادتها من الخدمات المصرفية.

## جهود بعض الدول العربية الأخرى:

أعلن كل من المغرب و الأردن وفلسطين ولبنان خلال العام 2016 عن خطط لإنشاء قاعدة تحليلية إستراتيجية جديدة لتعميم الخدمات المالية، تركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدفوعات السداد الرقمية، والنساء.

ففي الأردن، تبنى البنك المركزي الأردني سياسة لتعزيز الشمول المالي من خلال المحاور التالية:

- تحسين الوصول إلى التمويل، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي من خلال تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات، والانتقال من بيئة دفع ورقية إلى بيئة إلكترونية، وتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني.
- نشر الثقافة المالية والمصرفية ( محو الأمية المالية)، من خلال إطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية.

- توسيع نطاق رقابة البنك المركزي لتغطي شركات التمويل الأصغر.

- حماية المستهلك المالي من خلال تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واستحداث قسم "حماية المستهلك المال" ضمن دائرة الرقابة على القطاع المصرفي.

أما سلطة النقد الفلسطينية، فقد اتخذت الإجراءات التالية لتعزيز الشمول المالي:

- خلق بيئة قانونية وتنظيمية لحماية مستهلكي الخدمات المالية(اتحاد المصارف العربية، 2017، ص20).

- وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي.

- نشر التوعية لمالية و المصرفية.

- تطوير وإطلاق نظام الربط الجغرافي بهدف لتوجيه وتشجيع البنوك للتفرع في المناطق التي تفتقر للخدمات المصرفية و الصيرفة.

- وضع إستراتيجية ترخيص وتفرع البنوك.

وفي المغرب، حول نشاط الادخار البريدي إلى مؤسسة مصرفية منظمة تحمل إسم

"البريد بنك" وهي شركة تابعة بصفة كاملة لمؤسسة بريد المغرب حصلت من البنك المركزي المغربي على رخصة ذات مسؤولية محدودة، وأوكلت إليها مهمة تعزيز الشمول المالي، حيث تسمح له بممارسة كافة الأنشطة المصرفية، ومن أهم مسؤولية البريد بنك في المغرب هو تحسين نفاذ التمويل والخدمات المالية والمصرفية مع التركيز على المناطق الريفية. يفتح البريد بنك حاليا 2000حساب يوميا، وهو يعد من أفضل نماذج البنوك البريدية في العالم النامي، حيث يملك

## أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي- حالة الدول العربية-

شبكة واسعة من الفروع تبلغ حوالي 1800 فرع يقع نصفها في المناطق الريفية، وقد تمت إضافة 250 فرع جديد في نهاية عام 2015 ليقدم المناطق المحرومة من الخدمات المصرفية (صندوق النقد العربي، 2017).

في السودان، قام بنك السودان المركزي بمجموعة من الجهود خصت الشمول المالي وتمثل في:

- توسيع رقعة الانتشار المصرفي بزيادة عدد فروع البنوك وتوزيعها.
- جذب المدخرات وزيادة الوعي المصرفي، والاهتمام بسهيل إجراءات فتح الحسابات.
- التوسع في عمليات التمويل الأصغر الذي يلعب دورا بارزا في الشمول المالي حيث يستهدف الفقراء الذين يمثلون النسبة الأكبر من المحرومين ماليا.
- إدخال خدمات ومنتجات مصرفية إلكترونية جديدة مثل بطاقة كاش كارد، الدفع عبر الهاتف المحمول للتقليل من استخدام النقد، والحكومة الإلكترونية التي تهدف إلى الانتقال من التحصيل التقليدي إلى التحصيل الآلي (مجدي الأمين، 2015، ص 10).

وفي تونس، تم تحديد إستراتيجية وطنية في عام 2012، تركز على تنمية التمويل الأصغر، وذلك بمشاركة العديد من الأطراف الفاعلة في عملية التمويل، كالبنوك المتخصصة، وشركات الإيجار المالي، والبريد التونسي، ومؤسسا التمويل الصغر وشركات التأمين وشركات التحويل، وقد قام البنك المركزي التونسي بوضع نموذج للمالية الرقمية يسمى " بقيادة البنوك"، حيث يركز من خلاله لشراكات بين البنوك و المؤسسات غير البنكية، وذلك لتسهيل افتتاح المحافظ الإلكترونية وتطوير شبكات شراء/بيع، ونظم الأموال الإلكترونية (مجموعة البنك الدولي، 2015، ص 18).

أما في الجزائر، تندرج ضمن التشريع الجزائري أحكام المواد 119 مكرر و 119 مكرر1 من الأمر رقم 03-11 المعدل والمتمم إلزامية مبدأ الحق للجميع في فتح حساب بنكي وحماية المستهلك من خلال إلزام البنوك والمؤسسات المالية بتزويده بالمعلومات الخاصة بالتسعيرات والشروط المطبقة على المنتجات المالية التي تعرضها للجمهور. كما يندرج في النظام رقم 01-13 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية الصادر عن مجلس النقد والقرض بتاريخ 8 أفريل 2013، الخدمات المصرفية التي ينبغي على البنوك ان تقدمها مجانا بهدف تعزيز الشمول المالي للتطبيقات الأكثر هشاشة (بنك الجزائر، 2014، ص 132).

كما يسمح لكل شخص طبيعي أو معنوي الذي رفض له فتح حساب أن يتصل بمصالح بنك الجزائر الذين بدورهم يعينون بنكا يلزم بفتح الحساب. وفي مجال عصرنة أنظمة الدفع، فقد أدخل بنك الجزائر نظاما للدفع بين البنوك، ويتعلق الأمر بنظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل الدفع، ونظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (بنك الجزائر، 2013، ص143).

وقد تتضمن النص رقم 35 من قانون المالية لسنة 2014، مهمة جديدة لبنك الجزائر تتمحور حول تعزيز الشمول المالي، من خلال تكثيف الانتشار المصرفي بتوسيع شبكة الوحدات البنكية لتشمل المناطق الريفية و النائية غير المغطاة، والترويج الجيد لمنتجات الادخار والقروض بما يسمح للعملاء اختيار ما يناسب احتياجاتهم، إلى جانب توفير أدوات الدفع الإلكتروني ذات الإستعمال الشخصي.

كما حث بنك الجزائر البنوك العاملة على ضرورة احترام الأجال المحددة لمعالجة طلبات الحصول على القروض، والتي يجب ألا تتعدى 15 يوم بالنسبة للأسر و45 يوم بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأمر البنوك ذات الانتشار الواسع تأمين على مستوى كل شبك مصلحة للاستعلام لصالح الزبائن فيما يتعلق بتكوين الملف المرفق بطلب الحصول على القروض الاستثمارية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (Mohammed, 2014, P3). إلى جانب ظهور بعض الهيئات المتخصصة في التمويل المتناهي الصغر، تساعد في التمويل لكن بشكل محدود جدا (Mohammed, 2013, P7).

المحور الثاني: التحديات والمتطلبات الرئيسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية:

#### 1.التحديات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية:

أشار التقرير الاقتصادي العربي لعام 2012، إلى مجموعة من التحديات التي تواجه النظم المصرفية في الدول العربية وتعمل على الحد من فرص نفاذ الخدمات المالية والمصرفية، وتتمثل أهمها في ما يلي (صندوق النقد العربي، 2017):

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المصرفية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرض النفاذ للتمويل.

- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية، وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على الصعيد الائتمان المقدم للأفراد أو المؤسسات.

## أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي- حالة الدول العربية-

- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب وضع أطر رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة.
- بط تطور المؤسسات المالية غير المصرفية، وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار وأسواق السندات والصكوك.

### 2.المتطلبات الرئيسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية:

- تأتي أهمية تعزيز الشمول المالي في الدول العربية على ضوء الحاجة الكبيرة لتطوير إستراتيجيات لتحقيق النمو الاقتصادي الأكثر شمولية الذي يساعد على مواجهة تحديات البطالة، ويعزز من العدالة الاجتماعية(اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، بدون سنة، ص18).
- وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية قد بدأت برسم سياسات ووضع خطط وبرامج لتحقيق أهم المتطلبات الرئيسية التي يتعين تركيز علمها جهود تعزيز الشمول المالي والمتمثلة في:
- يمكن للحكومة أن تؤدي دورا هاما في تحقيق الشمول المالي من خلال، وضع أطر تنظيمية ومؤسسية سليمة، ودعم توفير المعلومات، واعتماد تدابير مباشرة، كتقديم الإعانات وفرض شروط إلزامية تضمن تحقيق الشمول المالي(مجلس التجارة والتنمية، 2014، ص23).
  - العمل على تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية(محمد يسر، 2014، ص34).
  - بناء إستراتيجيات وطنية تركز على دراسة الفجوات بين العرض والطلب، وتوفير بنية مالية تحتية، وإتاحة الخدمات والمنتجات المالية، وحماية المستهلك (موسى وآخرون، 2016، ص79).
  - يشارك فيها القطاعين العام والخاص.
- \_ تعزيز التثقيف المالي بإطلاق برامج في الثقافة المالية ضمن المنهاج الدراسي، مع التركيز على تدريب الأفراد على استخدام الخدمات المالية من خلال القنوات الرسمية، مما عمل على زيادة مستويات الشمول المالي.
- تحسين وتطوير الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، أين يتم تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات من خلال حساب.
  - أتمتة الخدمات المالية وتفعيل خدمة تحويل الأموال وباقي الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، خاصة وأن نسبة الحصول على الهواتف المحمولة في تزايد مستمر في الدول العربية.

مما يتيح فرصة لإستخدامها كقناة للتوزيع، وهو ما يمكن من إستهداف الأفراد الذين لا يتعاملون مع البنك، ويقلل من تكلفة المعاملات.

- العمل على ربط المناطق الريفية بشبكة الانترنت، لتسهيل عملية وصول الخدمات المالية والمصرفية الرسمية هذه الفئة من المجتمع، مما يمكنهم من الإدخار، والحصول على القروض، وتحويل الأموال، وخدمة التأمين، وهو ما ينعكس إيجابيا على مستوى الاحتواء الاجتماعي (إيجاد فرص للعمل)، والابتكار (زيادة الإنتاجية للعمال)، والكفاءة (تحقيق رفاهة للمستهلك) (مجموعة البنك الدولي، 2016، ص12).

- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلي إحتياجات كافة فئات المجتمع، وذلك من خلال تصميم خدمات ومنتجات تركز على إحتياجاتهم ومتطلباتهم، مع العمل على تعزيز التنافسية بين مقدمي الخدمات المالية والمصرفية، بما يمكن المستهدفين من الإختيار ما بين المنتجات بسهولة وتكاليف معقولة وبشفافية.

\_ احتواء مؤسسات التمويل المتناهي الصغر ضمن النظام المالي الرسمي، ودعم دورها في توفير الخدمات المالية عامة والإئتمان خاصة للفقراء وذوي الدخل المنخفض، مما ينعكس على زيادة حجم المدخرات الوطنية، وتوفير الإئتمان الضروري للتنمية الإقتصادية.

- الاهتمام أكثر بتوجيه الإئتمان نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في دفع عجلة التنمية الإقتصادية، من خلال القيام بدراسة تفصيلية ودقيقة إحتياجاتهم، ومساعدتهم على إدارة مشاريعهم، بما يضمن تحقيق العوائد لكلا الطرفين.

- زيادة إهتمام المؤسسات المالية والمصرفية بتوفير الخدمات المالية الرسمية أكثر لفئة النساء، خاصة اللواتي يزاولن أعمالهن في بيوتهن، بما يضمن تطوير مشاريعهن، وزيادة الإنتاجية، والمشاركة في التنمية الإقتصادية.

- تبني الصيرفة الإسلامية ضمن نشاط المؤسسات المصرفية، حيث أظهرت الدراسات دور إنتشار الخدمات المصرفية الإسلامية في تحسين مستوى الشمول المالي (بنك الكويت الدولي، 2015، ص19).

فهناك الكثير من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمتنعون عن التعامل مع القنوات المالية الرسمية بسبب بافتقارها للمنتجات المالية الإسلامية المتوافقة مع الشريعة.

- تعزيز إنشاء نقاط وصول الخدمات المالية والمصرفية الرسمية لكافة شرائح المجتمع، من خلال وكلاء المصارف، أجهزة الصراف الآلي، والفروع المصرفية، نقاط البيع، الهاتف المحمول.

## أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي- حالة الدول العربية-

- تعزيز التعاون مع الأطر و المؤسسات الدولية المعنية، خاصة وأن مساهمة الدول العربية في تحسين مستوى الشمول المالي لا يزال ضعيفا، وبالتالي لابد من الاستفادة من تجارب البلدان المتقدمة التي قطعت أشواطاً كبيرة في تحسين وصول الخدمات المالية والمصرفية لمختلف أفراد المجتمع.

خلاصة:

تناولت هذه الدراسة تحديد أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع

المصرفي في الدول العربية وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- هناك تفاوت واضح بين الدول العربية في إهتمامها بتعميم الخدمات المالية والرسمية على كافة فئات المجتمع، حيث سجلت كل من السعودية، والإمارات، ولبنان، والبحرين، والكويت، وقطر نسب معتبرة في بعض مؤشرات الشمول المالي، مما يعكس إهتمامها المتزايد بتوسيع إنتشار الخدمات المالية التي من شأنها أن تسهم في زيادة الثقة في النظام المالي والمصرفي الرسمي، ويعزز من شفافية المعاملات المالية.

- ضعف مستوى التمويل الرسمي، وعدم التكافؤ بين الجنسين في الحصول عليه، ومحدودية الإهتمام بأنظمة وأساليب الدفع المالي الإلكتروني، يعكس ضعف مستوى الشمول المالي في الدول العربية كمجموعة.

- رغم الجهود المبذولة من قبل البنوك المركزية العربية في إتخاذ الإجراءات لتعزيز الشمول المالي، إلا أنها ضعيفة وغير متسقة تفتقر إلى وجود إستراتيجية شاملة، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى، فإن أغلب البنوك والمؤسسات المالية في مؤسسات ربحية تحجم عن توسيع وتمديد نطاق خدماتها في المناطق الريفية الفقيرة والتي تمتاز بضعف الهوامش المحصلة على التمويل والخدمات الأخرى ومحدوديتها.

- تعتبر البنوك المركزية مناسبة أكثر لقيادة الجهود وتنسيق السياسات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي كوسيلة أساسية لزيادة تطور عمق القطاع المصرفي، مما ينعكس إيجاباً على نمو وتطور ودائه الجمهور وزيادة أصول الجهاز المصرفي وقدرته على تمويل القطاعات الإقتصادية المختلفة، مما يضمن إستمرارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويقود لمزيد من خلق فرص العمل، وتحقيق النمو الإقتصادي الشامل والمستدام، مما يؤكد صحة فرضية الدراسة.

التوصيات:

بناءً على النتائج المتوصل إليها توصي هذه الدراسة بما يلي:



- ضرورة الإهتمام بالنظم الإلكترونية وتعظيم الاستفادة من التطور الكبير في الخدمات والمنتجات المالية، وتطوير البنية التحتية للنظام المالي العربي، وتحسين أنظمة الإئتمان، وحماية حقوق الدائنين.

\_ العمل على توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل بشكل أوسع المناطق الريفية في الدول العربية، وتنوع وتطوير المنتجات والخدمات المالية في المنطقة بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة معقولة مخصصة للفئات الفقيرة.

- ضرورة العمل على زيادة الثقة في القطاع المصرفي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المال من خلال التأكيد على حصول الزبائن على معاملات عادلة وشفافة وبكل يسر وسهولة وبجودة عالية.

- التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول والصرافات الآلية وتعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع البنوك، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية.

- ضرورة تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على توسيع انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتشجيع الابتكار في هذا المجال، مع العمل على تطوير السياسات والبرامج التي تعزز الشفافية في المعاملات المالية والمصرفية، الأمر يساهم في تعزيز التثقيف والتوعية المالية وحماية مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية..

## المراجع

### 1. المقالات في المجلات

إتحاد المصارف العربية، الشمول المال في المنطقة العربية في أدنى مستوياته عالميا، مجلة شهرية متخصصة، العدد436، مارس 2017	(إتحاد المصارف العربية، 2017، ص20)	مؤلف واحد
إتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي في العالم العربي وآليات المصارف العربية لتعزيزه، مجلة شهرية متخصصة، العدد427، يونيو2016	(إتحاد المصارف العربية، 2016، ص8)	
مجدي الأمين نورين، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، مجلة المصرفي، العدد السابع و السبعون، سبتمبر 2015	(مجدي الأمين، 2015، ص5) (مجدي الأمين، 2015، ص10).	
محمد زكريا، دور البنوك المركزية وإتحادات البنوك في تعزيز الثقافة المالية وحماية المستهلك، إتحاد المصرف العربية، الجزء الأول، 2013	(محمد، 2013، ص7)	
موسى عبد العزيز شحادة، جواد العناني، زياد فريز ووسام حسن فتوح، التوجه الإستراتيجي للإستقرار المالي والإجتماعي، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 432، نوفمبر 2016	(موسى وآخرون، 2016، ص79)	

### 2. مراجع أخرى

## أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي- حالة الدول العربية-

(صندوق النقد العربي، 2017)	صندوق النقد العربي، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية و التمويل في الدول العربية، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <a href="http://www.amf.org.ae">www.amf.org.ae</a> تاريخ الاطلاع 2017 /7/5	روابط الإنترنت
(معهدالدراسات المصرفية،2016، ص1).	معهد الدراسات المصرفية، الشمول المالي، إضاءات، السلسلة الثامنة، العدد7، الكويت، فيفري 2016 شوهده يوم 17/12/2016 عبر الرابط التالي: <a href="http://www.kibs.edu.kw/upload/Edaat_Feb2016_Financial_Inclusion_1773.pdf">http://www.kibs.edu.kw/upload/Edaat_Feb2016_Financial_Inclusion_1773.pdf</a>	
(اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، بدون سنة، ص18)	إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، الخطة الإستراتيجية لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية 2016-2020، دبي	تقارير
(بنك الجزائر، 2014، ص132)	بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لعام 2013، نوفمبر 2014	
(بنك الجزائر، 2013، ص143)	بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لعام 2012، نوفمبر 2013	
(بنك الكويت الدولي، 2015، ص8)	بنك الكويت الدولي، الشمول المالي في دولة الكويت، الأهمية والواقع ومقارنة لمؤشرات الشمول المالي لدولة الكويت بدول الإقليم والعالم، ماي 2015	
(بنك الكويت الدولي، 2015، ص4)		
(بنك الكويت الدولي، 2015، ص19)		
(مجلس التجارة والتنمية، 2014، ص12)	مجلس التجارة والتنمية، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يسهل إبراز أثر التحولات المالية: التمكين الإقتصادي للنساء والشباب، مذكرة من أمانة الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نوفمبر 2014	
(مجموعة البنك الدولي، 2016، ص12)	مجموعة البنك الدولي، الادماج المالي في تونس لذوي الدخل المحدود والمؤسسات متناهية الصغر لمحة عامة، سبتمبر 2015	
(مجموعة البنك الدولي، 2015، ص18)	مجموعة البنك الدولي، العوائد الرقمية، عرض عام، تقرير عن التنمية في العالم، 2016	
(محمد يسر، 2012، ص53) (محمد يسر، 2014، ص34)	محمد يسر برنية، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، ورقة قدمت في إجتماع الدورة السادسة و الثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أكتوبر 2012	
(Mohammed, 2014, P3)	Mohammed Laksaci, Rôle des Banques centrales dans la promotion de l'inclusion financière : référence au cas L'Algérie, 21 <sup>e</sup> conférence des gouverneurs des banques centrales des pays francophones, DAKAR, 14, 15, mais 2014	مؤتمرات
(Mohammed, 2013, P7)	Mohammed Laksaci, Inclusion financière en Afrique : défis que posent les innovations financières à la politique monétaire et la stabilité financière, Banque d'Algérie, PORT-LOUIS, MAURICE, 22 aout 2013	